

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٦٤٧ لسنة ٢٠١٩

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الحكومة ؛
وعلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ التى تم إطلاقها
بمبنى أفريقيا ٢٠١٨ بشرم الشيخ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٩ ؛
وعلى كتاب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ؛
وعلى كتاب رئيس قطاع مكتب الوزير ؛

قرر :

(مادة أولى)

تشكل اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد بالوزارة برئاسة المهندس / عماد فوزى فرج

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، وعضوية كل من السادة :

وزارة التجارة والصناعة :

- الأستاذ/ أحمد محمد عبد الحميد - رئيس الإدارة المركزية للموارد البشرية .
- الأستاذ/ سيد عبد العزيز حسن - رئيس الإدارة المركزية للتفتيش والرقابة .
- الأستاذ/ محمود أحمد عبد المجيد - رئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية .

صندوق تنمية الصادرات :

- الدكتورة/ أمانى الوصال عبد الحافظ - رئيس الجهاز التنفيذى للصندوق .

مصلحة الكيمياء :

الكيميائى/ ناصر عبد العزيز منصور - رئيس إدارة مركزية لمعامل القاهرة .

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات :

المهندس/ عصام محمود على النجار - رئيس الإدارة المركزية لشئون

مكتب رئيس مجلس الإدارة .

هيئة تنمية الصادرات :

الأستاذ/ عمرو محمد عبد العزيز - رئيس الإدارة المركزية للشئون

المالية والإدارية .

الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات :

الأستاذ/ هانى ماهر ديب - مدير عام الشئون القانونية .

الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للمشروعات الصناعية والتعدينية :

الأستاذ/ مصطفى عبد اللطيف مصطفى - مدير عام التحقيقات والشكاوى

والتظلمات والقائم بأعمال رئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية .

المجلس الوطنى للاعتماد :

المهندس/ محمد حسن محمد عبد الحليم - مدير عام مركز المعلومات والمشرف

على العلاقات الدولية بالمجلس .

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية :

المهندسة/ منى محمد يونس - مدير عام مركز المعلومات والتوثيق .

الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن :

المهندس/ خالد عبد المحسن الصاوى - مدير عام فرع الهيئة بالقاهرة .

مصلحة الرقابة الصناعية :

الأستاذ/ على أحمد على على - قائم بعمل مدير الشئون القانونية بالإنابة .

المعهد القومى للجودة :

السيد الدكتور/ محمد عثمان - رئيس مجلس إدارة المعهد القومى للجودة .

مركز تحديث الصناعة :

الأستاذ/ حازم السيد فهمى - مدير إدارة المتابعة والتقييم وتوكيد الجودة .

مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى :

الأستاذ/ شريف محمد السيد الحسينى - مدير عام الإدارة العامة للأمن بالمصلحة .

جهاز حماية المنافسة :

ممثل عن الجهاز .

الهيئة العامة للتنمية الصناعية :

الدكتور/ صبرى إبراهيم محمود أحمد - مدير عام الإدارة العامة للسياسات والدراسات التشريعية .

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة :

المهندس/ حسين أحمد محمد إبراهيم - الأمين الفنى للجنة الفنية الوطنية لتنظيم إدارة مكافحة الرشوة .

ويتولى المستشار القانونى للوزير المراجعة القانونية لكافة أعمال اللجنة الرئيسية .

(مادة ثانية)

تختص اللجنة بتفعيل الخطة الرئيسية التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩ - ٢٠٢٢) بوزارة التجارة والصناعة الصادرة عن اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بينود الإستراتيجية .

(مادة ثالثة)

يتم تشكيل لجنة فرعية بكل جهة من الجهات التابعة للوزارة والمشار إليها بعاليه ، على أن يكون ممثل الجهة فى اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد هو رئيس هذه اللجنة الفرعية بالجهة مع اختيار أعضاء هذه اللجان الفرعية من الشباب المشهود لهم بالنزاهة والشفافية (عضو فنى - مالى - إدارى - قانونى) .

(مادة رابعة)

تعرض اللجنة الرئيسية نتائج أعمالها علينا بصفة دورية .

(مادة خامسة)

تشكل الأمانة الفنية للجنة الرئيسية من العاملين بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية التى تستضيف اجتماعاتها برئاسة الأستاذ/ عاطف محمد عطا الله وعضوية كل من الأستاذ/ أحمد صبحى محمد الدردى ، الأستاذ/ أسامة أحمد محمد ، الأستاذ/ يحيى فتحى على - باحث قانونى بقطاع مكتب الوزير والذين تم اختيارهم من قبل رئيس اللجنة الرئيسية .

(مادة سادسة)

يصرف لكل عضو من أعضاء اللجنة الرئيسية بدل حضور عن كل جلسة على النحو الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١١ لسنة ٢٠١٤ المعدل بالقرار رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه وعلى أن تتولى كل جهة صرف البدل لممثليها ، وتقوم الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بصرف بدل الحضور لأعضاء الأمانة الفنية .

(مادة سابعة)

للجنة الرئيسية أن تستعين بمن تراه للمساهمة فى إنجاز أعمالها .

(مادة ثامنة)

على جميع الجهات التابعة للوزارة تنفيذ هذا القرار .

(مادة تاسعة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر فى ٢٠١٩/٧/١٤

وزير التجارة والصناعة

مهندس / عمرو نصار